لجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون يرمي الى الغاء القانون رقم ٨٢/٣

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون الرامي الى الغاء القانون رقم ٨٢/٣ الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٢، للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم

بيروت في: ٢٠٢٥/٢/٣

لجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون الرامي الى الغاء القانون رقم ٨٢/٣

الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٢

المادة الاولى:

يلغى القانون رقم ٨٢/٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ والرامي الى تعديل بعض احكام قانون الضمان الاجتماعي المتعلقة بالأشخاص اللبنانيين العاملين في البلديات ويخضع هؤلاء الاشخاص الى جميع فروع الضمان الاجتماعي اعتباراً من نفاذ هذا القانون.

المادة الثانية: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة اشهر من نشره

بيروت في: ٢٠٢٥/٢/٣

لجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الاسباب الموجبة

لما كان قد صدر القانون رقم ٨٤/١٠ بعنوان "تعديل موعد بدء مفعول خضوع الاشخاص اللبنانيين العاملين في البلديات لأحكام قانون الضمان الاجتماعي" ونص على ما يلي: "عدل موعد بدء مفعول خضوع الاشخاص اللبنانيين العاملين في البلديات كافة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي والمحدد في الفقرتين١ و٢ من المادة الاولى من القانون رقم٨٢/٣ تاريخ ١٩٨٢/١/١٨، بحيث يترك للحكومة أمر تحديد تاريخه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على أن لا تتعدى المدة سنة واحدة"

ولما كانت المهلة التي تضمنها القانون المذكور والمحددة بسنة، لتُقدم الحكومة على تحديد بدء مفعول خضوع الاشخاص المنصوص عليهم في القانون المذكور، قد انتهت منذ ٣٧ سنة تقريباً ولم تقدم الحكومة على أي خطوة في هذا الشأن، مع العلم ان الرخصة المعطاة للحكومة قد انتهى مفعولها بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩.

ولما كان العديد من البلديات تتحمل عبء مالي واداري لا قدرة لها على تحمله، ولا اجهزة لديها لتراقب وتلاحق الاوضاع الصحية والاجتماعية والقانونية للعاملين لديها، كما لا قدرة لها على انشاء هكذا اجهزة.

ولما كان القانون المراد الغاءه قد علق مفعول البند (د) من الفقرة (١) أولاً من المادة (٩) بالنسبة للأشخاص اللبنانيين العاملين في البلديات واخرجهم من الخضوع للضمان الاجتماعي وهذا الواقع يلحق بهم الظلم ويهدر حقوقهم ويحرمهم الاستقرار الاجتماعي والصحي.

أتينا باقتراح القانون المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.

بيروت في: ٢٠٢٥/٢/٣